

بكين – تقرير فريق ICANN إلى GAC – تحديث تنفيذ برنامج gTLD الجديدة

الثلاثاء، 4 أبريل، 2013 – 09:00 حتى 10:00

ICANN – بكين، جمهورية الصين الشعبية

الرئيس درايدن:

صباح الخير للجميع. برجاء أخذ أماكنكم، كي نبدأ الجلسة.

حسنًا. إذن، لدي بعض الملاحظات قبل البدء في التقرير الوارد من فريق عمل ICANN، لإعطائنا نظرة عامة على برنامج gTLD.

وبالنسبة للمشاركة والترجمة الفورية عن بعد، فإن كل ذلك متاح ومرتب له، لذلك فإننا نقوم بمراقبة المشاركة عن بعد. لذلك أوجه نداء إلى كل من التحق بنا عن بعد، يمكننا سماعكم إذا أردتم التحدث، ويمكنكم أيضًا طلب التحدث. ويمكنك توجيه الأسئلة إلى جيني، فهي من ستقوم بمراقبة الأمور الخاصة بالمشاركة عن بعد.

وأعتقد أن هذا الأمر سيؤدي الغرض منه بسلاسة على اعتبار أنه ليس بمقدور الجميع المشاركة معنا في الاجتماعات، إلا أن هناك قضايا نرغب في مناقشتها وتحظى باهتمام واسع، في رأيي.

لذلك فإن كل شيء معد له ومرتب.

وسوف نقوم بتأجيل مائدة مستديرة كي نضمن الاستغلال الأمثل من تواجد زملائنا في ICANN هنا للتحدث إلينا حول برنامج gTLD.

وعلى يميني، السيد أكرم عطا الله، المسؤول التنفيذي الأول في ICANN. وبعد ذلك إلى يمينه، السيد طارق كامل، مستشار المدير التنفيذي في ICANN للشؤون الحكومية.

وبذلك، أرى أن لدينا بعض الشرائح التي سيقوم السيد أكرم بعرضها. وعلى جدول الأعمال الخاص بنا، قمنا بتجنيب ساعة واحدة لا لشيء سوى توفير سياق ما قبل الانتقال إلى مراحل أخرى من المناقشات، وهناك قائمة طويلة من المشكلات. ولكن ما أعتقد أننا بصدد البحث عنه هو التطورات الأساسية وإحساسًا عامًا لما ستسفر عنه النتائج التي تم نشرها وأية أشياء أساسية من المقرر أن تأتي بحيث يمكننا التخطيط لعملنا في GAC وتوقع بعض من تلك التطورات الأساسية القادمة.

وبذلك، سوف أسلم الكلمة الآن إليك، أكرم.

أكرم عطا الله:

شكرًا هيثر، وشكرًا لكم على الحضور والاستماع إلى العرض. وشكرًا لكم على دعوتي للحضور.

كما هو وارد في الشريحة، أنا لست كريستين ويلييت. فقد اعتذرت كريستين عن عدم قدرتها على المجيء اليوم لإلقاء العرض. وكان لدينا أحد أعضاء فريق العمل ممن حدثت له حالة وفاة في الأسرة، لذلك فقد اضطرت إلى المكوث بضعة أيام وسوف تلتحق بنا فيما بعد خلال هذا الأسبوع.

جيني، من فضلك، هل...

وكما تعلمون فإن جدول الأعمال يتحدث بقدر ما حول الإنجازات التي تمت منذ اجتماع تورنتو، ويعرض الإطار الزمني، ويمضي بعض الوقت في حالة التقييم الأولية، ويتحدث عن الاتفاقيات والعقود، واختبار ما قبل التفويض، ودار مقاصة العلامات التجارية، وعمليات الاعتراضات وفض المنازعات.

وسوف أحاول المرور سريعاً على ذلك، على الشرائح لأنه بإمكانكم جميعاً رؤيتها وقراءة ما بها. والأكثر أهمية من ذلك، أود أن أتيح الفرصة للرد على أية أسئلة قد تكون لديكم.

ولذلك سوف أحاول التحرك سريعاً، وبرجاء إيفافي إذا كان لديكم أية أسئلة أو إذا رغبتم – إذا فضلتم الانتظار حتى النهاية، فسوف يكون ذلك أيضاً -- يمكننا القيام بذلك أيضاً.

حسناً. الشريحة التالية من فضلك.

كما ترون أمامكم، كانت هناك قائمة كبيرة بالإنجازات منذ اجتماع تورنتو، وأقل ما في هذه الإنجازات أننا بدأنا بالفعل في نشر نتائج IE. لقد أجرينا السحب على الأولويات بحيث قمنا بتحديد الأولويات لكل الطلبات المقدمة. وقر المجلس وضع نطاقات IDN أولاً، لذلك فإن نطاقات IDN تحظى بالرقم 1 إلى 108، كما اعتقد. ويأتي بعد ذلك بقية الطلبات حسب الأولوية، وسوف نقوم بنشر نتائج IE استناداً إلى تلك الأولويات.

ولعل أهم ما يجب تذكره هو أن الأولوية ستكون الطريقة المتبعة في كل خطوة نقوم بها. ولذلك عندما نصل إلى مرحلة التعاقد، سوف نستخدم مبدأ الأولويات لترتيب عملية التعاقد. ولذلك عندما نصل إلى مرحلة اختبار ما قبل التفويض، سوف نستخدم مبدأ الأولويات لترتيبها والوصول إلى اختبار ما قبل التفويض. لذلك سوف يتم استخدام الأولويات في كل خطوة في طريقنا حتى الوصول إلى التفويض.

تم افتتاح TMCH، وسوف أتحديث عن ذلك فيما بعد.

ومن ثم فقد حققنا العديد من نقاط التقدم عبر المجلس. وقد التزمنا جميعاً بالأطر الزمنية، وكما تعلمون فإن الأشياء تبدو جيدة جداً بالنسبة لنا للتفويض -- أو عدم التفويض، في حقيقة الأمر، ولكن لتوقيع أول عقد لنا أو هدفنا لتوقيع أول عقد هو في 23 أبريل أي اليوم.

والآن، فإننا نعلم جميعاً بأن هناك العديد من المشكلات المطروحة على الطاولة ونقوم بمناقشتها، وهو ليس بالتاريخ المحدد الذي لا يمكن تغييره. فإذا كان علينا تحريك التاريخ لكي يتواءم فعلياً مع بعض المشكلات فسوف نقوم بذلك، لكن هدفنا هو التوقيع الفعلي على أول عقد في 23 أبريل.

وكما ترون، فإن البرنامج يسير بشكل جيد. وسوف يستغرق الأمر منا عدة أشهر لمراجعة جميع نتائج IE فعليًا. وسوف يستغرق الأمر وقتًا أطول في توقيع جميع العقود وإجراء كافة اختبارات ما قبل التفويض، ونحن نلتزم بعدد 20 طلب في الأسبوع بالنسبة لاختبار ما قبل التفويض، وأيضًا بالانتقال إلى IANA للتفويض كذلك، فلن يستغرق الأمر أكثر من 20 طلب في الأسبوع.

ولذلك، فإننا نجري تحكّمًا في معدل التعمق والزيادة استنادًا إلى معدل طلبات بمقدار 20 طلب في الأسبوع.

بعد ذلك.

وبناءً على ذلك، فإن التقييم الأولي تم إعلانه في 22 من مارس، المجموعة الأولى من النتائج، أول 30 طلب. ثم قمنا بعد ذلك بتناول 30 طلب بعد ذلك بأسبوع، وفي الغد سوف نتناول بقية الطلبات في IDN.

ولذلك بحلول الغد سوف نكون قد انتهينا من جميع طلبات IDN، أو 108 طلب. والمحصلة حتى الآن تأتي في ثلاث فئات. ففيها فئة المجتاز، والمرشح لتقييم ممتد، ثم هناك غير المؤهل لتقييم ممتد. وهذه هي الفئات الثلاث التي ستصنف الطلبات وفقًا لها.

لم تحظ بعض الطلبات بالفعل بـ – لم يتم نشر النتائج حتى الآن حيث إن هناك تأخير ما في الرد على سؤال توضيحي أو أن هناك بعض المعلومات المفقودة التي يتعين على مقدم الطلب توفيرها لنا، لذلك هناك بعض الطلبات التي سيتم تحديثها في غضون الأسابيع القليلة القادمة، كما تم توضيح هذا الأمر كذلك على موقع الويب.

أشكرك يا جيني.

إذن، فهذه صورة عن تقرير الطلبات الأولي. ولدينا في الأساس تقريران، أحدهما تقرير عام، يتوفر على موقع الويب، وهو يحتوي إلى حد بعيد على كافة المعلومات المتوفرة أمام مقدم الطلب باستثناء أن مقدم الطلب لديه بعض المعلومات السرية التي لا تظهر في التقرير العام.

بعد ذلك.

وكما ترون، فهناك نتائج. حيث حققت غالبية الهيئات قدرًا كبيرًا من التقدم. أما المهام الأكبر، والتي تتعلق بالأساس بالخدمات المالية والخدمات الفنية وخدمات الدليل، هي المهام التي نقوم بها أثناء سير العمل.

أما غالبية ما تبقى فقد تم تنفيذه، ونحن نقوم بنشر النتائج حول كل ذلك، باستثناء فحص الخلفية، والتي في حقيقة الأمر لا ننشر نتائج ذلك.

إلا أن غالبية الأعمال تم تنفيذها.

وكما تذكر الشريحة، كان هناك 35 طلباً مسحوباً، ونحن نسمح لمقدمي الطلبات بسحب طلباتهم والحصول على مبلغ 130 ألفاً المدفوعة – أو الحصول على 130,000 دولار مرة أخرى من المصروفات حتى مرحلة التقييم الأولي. وسوف يكون ذلك في هيئة دوران، لذلك إذا كنت مقدم طلب بأولوية 1,000، فيمكنك الانتظار عند ذلك ريثما يأتي دورك، وإذا قمت بسحب طلبك قبل ذلك مباشرة، فلا يزال بإمكانك استرجاع مبلغ 130 ألف مرة أخرى.

وبالنسبة لاتفاقية السجل، فإننا – نؤمن بأننا قد اقتربنا من تحقيق الهدف. لقد دأبنا على العمل مع السجلات والعديد من مجتمعات ICANN حول الاتفاقيات، ونعتقد بأننا قد حققنا تقدماً في تضمين – في تضمينها – بطلبهم العمل فقط مع أمناء السجلات الذين وقعوا اتفاقيات اعتماد أمين السجل RAA لعام 2013.

والسبب في ذلك هو أننا نؤمن بأن اتفاقية RAA لسنة 2013 بها العديد من المزايا التي ستعزز المساحة الإجمالية المتاحة أمام المسجلين. وهي تحتوي على متطلبات إنفاذ القانون، وبها – ما نطلق عليه اسم حقوق ومسئوليات المسجلين، تشبه إلى حد كبير قائمة بحقوق المسجلين.

لذلك فإن هناك العديد من التعزيزات في اتفاقية RAA لسنة 2013 والتي نرى بأنها تجعل من صناعة وعالم النطاقات أفضل وأكثر استقامة من حيث السلوك، إذا جاز لنا التعبير.

لذلك، فنحن نؤمن أنه من الأفضل أن نحمل جميع أمناء السجلات على توقيع الاتفاقية الجديدة وحمل السجلات على العمل مع أمناء السجلات الذين سيوقعون على الاتفاقية الجديدة – لكي يتمكنوا من التسجيل في برنامج gTLD الجديدة.

كما قمنا بتضمين – مواصفات التزامات المصلحة العامة PIC، كما تعلمون جميعاً. كانت هناك 508 مواصفة لالتزامات المصلحة العامة PIC وردت وتم نشرها من مقدمي الطلبات. وأنا أعتقد بأن هذه كانت نتيجة جيدة للغاية أوفت بجميع المتطلبات الخاصة بـ GAC بالإضافة إلى جعل ICANN في – بعيداً على الرقابة – أو الاضطرار إلى التعامل مع المحتوى، وهو ما اعتبرناه التخوف الأكبر بالنسبة لنا.

لذلك فإن مواصفة التزامات المصلحة العامة PIC، التي تتيح لمقدمي الطلبات التعهد بالتزامات، لا تجعل ICANN تلعب دور الالتزام بالنسبة لمواصفة PIC لكنها تجعل المجتمع أو الجمهور قادراً على حماية – الاحتجاج في حالة عدم التزامهم بمواصفة التزامات المصلحة العامة PIC. وبعد ذلك، سوف تخرج ICANN لإنفاذ نتيجة هذا القرار المتنازع عليه.

لذلك، فإنني أعتقد أن هذه كانت نتيجة جيدة للغاية بالنسبة لـ GAC فضلاً عن ICANN، وللمسجلين كجمهور عام أيضاً.

انتهت فترة التعليق العام في 17 مارس. لقد واصلنا مناقشة الاتفاقية مع السجلات، كما أننا -- قمنا فقط بنشر أحدث إصدار، وهو ليس للتعليق العام بل لأغراض الشفافية للتأكد من أن كل شخص على علم بالتقدم الذي تم إحرازه في الاتفاقية حتى الآن.

لذلك سوف يكون مقدمي الطلبات مؤهلون للانتقال إلى مرحلة التعاقد بعد اجتماع بكين وبمجرد اجتياز نتائج IE الخاصة بهم. وكما قلت لكم، فإننا نستهدف 23 أبريل ليكون اليوم الذي نوقع فيه الاتفاقية الأولى.

وهناك بضعة مشكلات لا يزال العمل جارياً بشأنها، لكننا نعتقد أن كل شيء على ما يرام بالنظر إلى الإطار الزمني الذي سوف يستغرقه مقدم الطلب في الانتقال خلال العملية والوصول إلى عملية تفويض تسجيله الأول.

وبالنسبة للاختبار التجريبي لما قبل التفويض، فإننا طلبنا بالفعل من مقدمي الطلبات التقدم للاختبار التجريبي، وقد تلقينا العديد من مقدمي الطلبات. لذلك فقد قررنا التقاط واحد من كل موفر من الموفرين الأساسيين لتوسيع نطاق الموفرين الأساسيين قدر الإمكان – بأكبر قدر ممكن ممن سيتناولون مسألة الاختبار ويكونون على استعداد للقيام بذلك.

لذلك فقد انتقينا 12 من الموفرين الأساسيين، ومن ثم إذا كان هناك العديد من مقدمي الطلبات لموفر أساسي واحد، فقد التقطنا مقدم الطلب الأول في الترتيب حسب الأولوية، ومن ثم فقد قمنا بتعظيم التغطية. وبهذه الطريقة، فإن غالبية موفري الخدمات الأساسيين سيكونون على استعداد عندما يحين وقت الاتصال وإجراء اختبارات ما قبل التفويض.

إذن فالموارد في مكانها الصحيح. فهم يقومون – فقد بدئوا – قاموا بإرسال المواصفات وأعتقد أننا في الوقت الحالي نبدأ في عملية ما قبل التفويض – الاختبار التجريبي بالفعل. ويجب أن نكون على أهبة الاستعداد والتأهل للعمل حتى قبل 23 أبريل.

وبالنسبة لدار مقاصة العلامات التجارية، لا أعلم متى قمنا بإطلاعكم على آخر المستجدات، ولكن ما قمنا بالفعل بفصله هو وظائف دار مقاصة العلامات التجارية إلى وظيفتين. وأحد هاتين الوظيفتين قمنا بالتعاقد على تنفيذها مع شركة Deloitte، ليس بصفة حصريّة، وتوفر هذه الوظيفة في حقيقة الأمر – تقبل العلامات التجارية في دار مقاصة العلامات التجارية وتقوم بتوفير التوثيق للعلامات التجارية.

علمًا بأن هذا العقد غير حصري. ومن ثم، فإنه يتيح لنا إمكانية إضافة مزيد من جهاز التوثيق في النهاية الأمامية إذا كنا بحاجة إلى مزيد من جهات التوثيق لكل من عرض النطاق وأسباب المنافسة.

وعلى الجانب الآخر من TMCH، هناك بالفعل دار مقاصة العلامات التجارية ذاتها، أي قاعدة البيانات التي نسجل فيها كافة العلامات التجارية. ويأتي بعد ذلك الموفر الذي يقوم بعملية الحماية والمطالبات، حيث تقوم جميع السجلات بالتسجيل معه لأول مرة. وسوف يقومون بأداء فترة الحماية الأولية والحصول على الإشعارات الخاصة بهم أو فترة المطالبات كذلك.

وقد قمنا بتوقيع هذا العقد للتو مع IBM، وأعتقد أن لدينا مزيدًا من التفاصيل حول هذا الأمر. إلا أن TMCH من منظور العلامات التجارية قد افتتحت، وأتذكر أنه في 26 مارس، وفي غضون يوم واحد، كان هناك أكثر من 150 طلبًا تم التصديق عليها وتمكينها، وأود أن أقول أن 10 أو 12 علامة تجارية تم التصديق عليها بالفعل وقيدتها في قاعدة البيانات.

إذن، فدار مقاصة العلامات التجارية قيد التشغيل من منظور حاملي العلامات التجارية، ويتعين فتحها لمدة 90 يومًا قبل بدء فترة الحماية الأولى. وهذا يعطينا فكرة عن موعد حدوث فترة الحماية التالية – الأولى.

أما IBM، على الجانب الآخر، فقد وقعنا العقد معهم وقد بدأنا في وضع النظم الخاصة بهم لكي يكونوا قادرين على دعم خدمات الحماية والمطالبات. وسوف يكون لديهم بالفعل مواصفة في اعتقادي قبل اجتماع بكين، تنشر قبل الأسبوع القادم، لجميع السجلات التي ترغب في الاتصال بدار مقاصة IBM للعلامات التجارية من أجل التسجيل والحماية.

وهذا العقد أيضًا غير حصري، لكنني أعتقد أنه سيكون من الصعب جدًا الحصول على قاعدة بيانات أخرى، لأننا سنضطر للتعامل مع قاعدتي بيانات إذا ما أردنا إبرام عقد آخر.

لكنني أعتقد أن انقسام كلا العقدين يجعل العمليات أكثر تنافسية وأكثر قدرة على تحمل النفقات، لكل من حاملي العلامات التجارية وأيضًا بالنسبة للسجلات وأمناء السجلات.

وبالنسبة للاعتراضات وفض المنازعات، فقد قمنا بالفعل – يمكنني أن أقرأ هناك – 274 قضية اعتراض، وهي معطلة من جانب موفر الاعتراضات.

كما أننا طلبنا من المعارض المستقل الخاص بنا تقديم العديد من الاعتراضات، كما يمكنك رؤيته هناك وهو ما لا أراه أنا. وسوف يتم تناول وفحص جميع الاعتراضات قبل أن يتمكن أي طلب عليه اعتراض من المضي قدمًا حتى وإن اجتاز مرحلة التقييم الأولى له. ومن ثم يمكن للطلب أن -- يجتاز مرحلة التقييم الأولى ولكن قبل العقد يتوجب إنهاء كافة الاعتراضات الخاصة به.

ومن ثم فإن هذه -- الشريحة الخاصة باعتراضات المعارض المستقل. كما أنها متوفرة جميعًا على موقع الويب أيضًا.

وفي النهاية، فإن الجلسات المقرر عقدها في اجتماع بكين مدرجة جميعها هنا. وسوف يتم عقد غالبيتها في اليوم الأول، يوم الاثنين. كما أن هناك مجموعة من الجلسات يوم الخميس، ويوم الأربعاء كما أعتقد. ولكن سيتم عقد الغالبية منها في قاعة كبيرة يوم الاثنين. ونحن ندعوكم لحضور هذه الجلسات أيضًا.

حسنًا؟ والآن أود أن أفسح المجال لأية أسئلة أو توضيحات لدى أي من الحاضرين.

شكرًا لك أكرم على هذا العرض.

الرئيس درايدن:

هل هناك أية أسئلة عند هذه النقطة؟

ممثل إيطاليا، فليتنفضل.

ممثّل إيطاليا:

نعم، شكرًا لك.

أود أن أطرح سؤالاً حول أهمية تاريخ، لأنه عندما نقول بأن لدينا خطة لإجراء الاتفاقية الأولى -- "اتفاقية" تعني عقد -- مع أي مقدم طلب بحلول 23 أبريل هو نقطة هامة جداً لأسباب مختلفة. وهذا قد يجعلنا نطرح بعض الأسئلة.

إنه من المهم لأنه في قطاع الحكومات أيضاً فإننا نتناقش في هذه الفترة حول إدخال نطاقات gTLD جديدة، وسوف يكون هذا توضيحاً بأن هناك ما يتم على أرض الواقع، ومن المهم فعلاً وضع بداية لعملية التنفيذ.

وسوالي حول هذا بالطبع أنكم مقتنعون بأن عددًا صغيراً أو الأول إذا جاز لنا التعبير، جاهزون بالفعل للحصول على الموافقة ثم الإدراج في قاعدة بيانات IANA. ومن ثم فإن السؤال سيكون، سير عملية التحليل بالنسبة لعدد هذه الطلبات غير متصادم -- أو أنكم تؤكدون أنه غير متصادم بالطبع مع نصيحة GAC في الماضي، لكن ليس هذا كل ما في الأمر. بالإضافة إلى ذلك، جميع التعليقات التي وردت من المجتمع.

أعني، آلاف المشكلات المتعددة التي كانت في فترة المشاورات هذه.

والنقطة الأخيرة هي هل أنتم متأكدون أنه عند الموافقة على شيء يقع في فئة الأسماء الجغرافية أو المنافسة أيًا كان، إذا جاز لنا التعبير، ذلك الذي ستوافقون عليه في الشريحة الأولى، في الجزء الأول، إذا جاز لنا التعبير، لن يمثل سابقة في المناقشات ذات الصلة بفئة المشكلات، مثل الأسماء الجغرافية أو أيًا ما كان؟

وعلى ذلك -- وبعد ذلك عندما تتابعون العمل مع المجموعات الأخرى، فإن شيئاً تمت الموافقة عليه بالفعل -- تكون له نتيجة تالية تتمثل في وجوب السير في نفس الخط أو ربما التصحيح. وهذا هو بيت القصيد.

شكرًا لكم.

أشكرك يا ستيفانو.

أكرم عطا الله:

أريد فقط أن يكون كلامي واضحاً بشأن هذه العملية. عندما نقوم بالتوقيع على عقد لمقدم طلب، فهذا يعني في الأساس أنه قد اجتاز كافة المتطلبات المنصوص عليها في الدليل الإرشادي. وهذا لا يعني أن بإمكانهم بالفعل الانتقال إلى IANA للتعاقد، لأنه لا تزال هناك خطوة واحدة تسمى اختبار ما قبل التفويض، ومن المقرر أن يتم إجراء اختبار ما قبل التفويض قبل التقدم بطلب إلى IANA مباشرة.

ولذلك يمكن لأي شخص أن يحصل على عقد، لكن ليس بمقدوره تأجيل موعد الذهاب إلى اختبار ما قبل التفويض، أو يمكنهم الدخول في مرحلة اختبار ما قبل التفويض ثم تأجيل تقديم طلب إلى IANA.

وعليه فإن هذا ليس بالأمر الذي لنا عليه رقابة أو سيطرة. يجب أن يكون المقدم على استعداد للقيام بهذه الأشياء.

وهذا هو الإجراء العادي المتبع اليوم، حتى بالنسبة لـ ccNSO، على سبيل المثال. فهم -- فهم يقومون بعملية الاختبار قبل الذهاب إلى IANA. لذلك -- وهو جزء من الإجراءات هنا.

وبالنسبة لنصيحة GAC، فإن السبب وراء الانسحاب وأنا لسنا -- كما رأيتكم، لدينا بالفعل من وجهة نظري، نقص في المجموعة الأولى المكونة من 30 ونشر نتائج التقييم الأولي الـ 30، لكننا لم نبدأ في حقيقة الأمر التحدث عن العقود بسبب انتظارنا لنصيحة GAC كي تصل إلينا أولاً. وبالطبع عندما -- وعند الوصول إلى نصيحة GAC، سوف يتعين علينا -- سوف يتعين على مجلس الإدارة النظر فيها ثم يجب اتخاذ قرار بخصوص الخطوة التالية الواجب اتخاذها.

ولكن فيما يتعلق بالتاريخ، لا يوجد مشروع أو أي عملية يمكن وضعها إذا لم تقم بتحديد الأهداف. لذلك يتوجب علينا وضع التواريخ الهدف، ويتوجب علينا محاولة تنفيذها، وإلا فسوف نظل هنا كما تعلمون حتى 2100 نتحدث حول برنامج gTLD الجديدة ومتى سوف يتم تنفيذه.

لذلك فإن 23 أبريل هو التاريخ المستهدف بالنسبة لنا لتوقيع العقد الأول. إننا نأمل في تحقيق وتنفيذ كل شيء في الوقت المناسب من أجل المضي قدماً. وهناك أشياء سوف تمنعنا من متابعة الخطى في هذا المسار. وسوف يتوجب علينا التعامل معها وتحديد كيفية مواصلة العمل، ولكن كما تعلمون فإن هذه هي الطريقة التي صمم بها هذا البرنامج وهذه هي الطريقة التي يعمل بها، لذلك -- لكن ليس هناك -- ليس ثمة نية لنا في إغفال أي شيء هام أو -- أو يتعلق بالإنترنت لمجرد تحقيق تاريخ مستهدف.

اسمحوا لي أن أكون واضحاً حيال ذلك.

من واقع المشكلة السابقة، فإن لدينا قلق حول ذلك، ونسعى بقدر الإمكان بالنسبة لـ ICANN الالتزام بما ورد في الدليل الإرشادي، وأعتقد أننا إذا التزمنا بكل ما في الدليل الإرشادي فسوف يكون كل شيء -- أو أعتقد أن النتائج سوف تكون دقيقة بشكل أكبر و -- كيف لي أن أقول ذلك؟ ومباشرة، ولن نضطر للقلق حول السوابق.

و بمجرد الابتعاد عن الدليل الإرشادي، فسوف يوجد عندئذ بالطبع مشكلات في معرفة السبب وراء القيام بذلك وعندئذ قد نتعرض لمشكلات.

لذلك فإن هذا هو الدليل الإرشادي الخاص بنا، وهو ما نحاول الالتزام به. ونحن نعلم أن هناك بعض المشكلات التي تعرضنا لها ونود الحصول على توضيح بالنسبة لها كما أننا نعمل مع مجلس الإدارة والمجتمع على حل كل هذه المشكلات، إلا أننا، نحن نعتزم الالتزام بما جاء في دليل الإرشاد بقدر ما يمكننا.



الرئيس درايدن:

شكرًا لك أكرم على هذا الرد. هل ثمة أسئلة أخرى؟ ليتفضل ممثل أستراليا.

أستراليا:

شكرًا جزيلًا. إنه لتحديث مفيد جدًا على كافة الأعمال التي يجري العمل عليها. ومن الواضح أن هناك قدرًا كبيرًا من العمل يجري تنفيذه. لدي فقط بضع أسئلة حول مكون التزام المصلحة العامة في هذا العمل. وبضع أسئلة أخرى خاصة. أعتذر إذا كانت واضحة بالفعل ولم تكن واضحة بالنسبة لي في معرض آخر. ولكن هناك شيان حدثا لي. الأول هو موقف القيام – لست متأكدًا من الكلمات المناسبة التي يجب استخدامها هل اعتراض أم معارضة، لو – إذا ما ظن طرف آخر أن التزام المصلحة العامة لا يجري الالتزام به. وأعتقد أنني قد رأيت بعض الكلمات الأولية هنا كانت لدى شخص ما – وكان لها أن تؤثر ماديًا عليهم أو شيء على هذه الخطوط. وكل ما يشغلني هنا، هل ستكون الحكومات قادرة على التعبير عن هذه الأنواع من المخاوف بالنيابة عن الأعضاء المؤسسين لها. ولذلك من غير المحتمل أن تتأثر حكومة بشكل خاص مباشرة ولكن قد ترغب في التعبير عن تخوف إذا كانت قطاعًا حساسًا بشكل خاص.

وسؤالي التالي يتعلق بالقدرة على تعديل التزامات المصلحة العامة PIC. إذن، إذا قام مقدم طلب بتسليم التزام بمراعاة المصلحة العامة وتم قبوله وما إلى ذلك، هل بإمكانه بعد ذلك تعديل هذا الالتزام، وإذا حدث ذلك؛ هل هناك عملية إجرائية لذلك، وهل هي عملية التغيير الطبيعية، على سبيل المثال. يبدو لي – أو من المؤكد من منظورنا، ومن وجهة نظر الحكومة، فإننا سوف نسعى للحصول على التوضيح هنا. لقد كانت لدينا بعض الأشياء التي كانت موجودة في الطلبات ولكن تكن بمثابة التزامات. والآن، فإننا نسعى للحصول على التزامات تعاقدية ملزمة وسوف تتطلع الحكومات بحرص شديد للحصول على ذلك. لكنها معنية بالقدرة بعد ذلك لتغييرها ببساطة أثناء سير العمل.

أكرم عطا الله:

شكرًا لك على هذا السؤال. بالنسبة للإلزام – ولنبدأ بالتزامات المصلحة العامة، إذا أراد شخص إجراء التغيير (مشكلة في الصوت).

-- بعيدًا عن الطاولة بعد الاجتياز أو الوصول إلى مرحلة التعاقد. لذلك سوف تكون هذه بمثابة خطوة سوف بتأكد من حدوثها. ولكن – سوف نقوم كذلك بالتأكد من أنها سوف تنتقل إلى مرحلة التعليق العامة ولمدة 30 – لمدة 30 يومًا على أقل تقدير لكي يتمكن كل شخص من الاطلاع عليها والتأكد من أننا لم نفوت أي شخص أيضًا، لذلك.

عذرًا، نسيت الأمر الأول.

أستراليا:

عذرًا للاثنين في وقت واحد. الجانب الأول كان الموقف الخاص بالاعتراضات، هل ستكون الحكومات قادرة على إثارة المشكلات التي – التي تراها بالنيابة عن الأعضاء المؤسسين.

أكرم عطا الله: نعم، بالطبع فإننا نعتزم أن تكون للحكومات القدرة على القيام بذلك، بالنظر إلى حالة المصلحة العامة المحددة بالنسبة لهم، كما تعلمون، ذلك أنهم يعملون بالفعل للمصلحة العامة وللجمهور الذي يتولونه بالحماية. فالإجابة إذن، نعم.

الرئيس درايدن: شكرًا لكم. لدي سؤال متابعة صغير على كلمة بيتر وكان ذلك يتعلق بالمواصفة الخاصة بالتزامات المصلحة العامة PIC. إذن فقد كان يسأل عما إذا كان بمقدور مقدم الطلب إجراء تعديل على أحد الالتزامات التي تعهد بها بالفعل أم لا. لقد سمعت بعض الاهتمام برفع قضايا صريحة تتعلق بمواصفات التزام المصلحة العامة ولم يتم أي منها على الإطلاق. لذلك فسوف تكونون على علم ببعض مقدمي الطلبات الذين لم يتعهدوا بالالتزامات. لذلك فإنني أتساءل عما إذا كانت لديك تعليقات على ذلك أم لا. شكرًا لكم.

أكرم عطا الله: إذن كما تعلمون، وعلى الرغم من أننا معنيون جميعًا بالإجراءات، فإن الإجراءات لا يجب أن تتجاوز السبب، أليس كذلك؟ لذلك فإننا، فسوف نحاول أن نكون – أن نقوم بالأمر الصحيح بالنسبة لكل شخص، ومن ثم فإننا – إذا رغب أي شخص في المجيء متأخرًا عن اللعبة وإبداء الموافقة، بأنه يريد أن يضع – إضافة التزامات معينة على مواصفة التزامات المصلحة العامة PIC، فإننا سوف نعمل بالفعل مع مقدم الطلب والتأكد من أن لديهم القدرة على القيام بذلك. وقد يؤدي ذلك إلى تأخيرهم إلى حد ما، لكننا سوف نحاول جعل ذلك عاملاً تفريريًا بالنسبة لهم في عدم القيام بذلك لأنه إذا كان أمرًا جيدًا للقيام به، فإننا لا نريد منهم التراجع عن ذلك بسبب المشكلات التشغيلية أو مشكلات التأخير. لذلك فإننا سوف نتعاون معهم على التأكد من قدرتهم على القيام بذلك دون حدوث تأخير كبير.

الرئيس درايدن: شكرًا لكم. مندوب هولندا، فليتفضل.

هولندا: أشكرك يا هيثر. نعم، أشكركم على هذا العرض التقديمي الرائع جدًا. مما يبعث على السرور أن نعلم بأن هناك تقدمًا يجري تنفيذه في عمليات التنفيذ التشغيلي.

وأود الرجوع مرة أخرى إلى السؤال المقدم من مندوب إيطاليا لأنني أعتقد أنه وثيق الصلة ولنقل للتركيز نزولاً على ما أعتقد أنه أحد المخاوف وسؤال قد لا تتمكنون من الرد عليه، وربما يكون مجلس الإدارة هو من يجب أن يرد عليه. هل حقيقة أننا سوف نعطي – أو ربما نقول نهائيًا ما بين قوسين – النصيحة حول نطاقات gTLD والتي تعتبر أيضًا – إذا جاز لنا التعبير – التوقع من كل شخص علم بذلك ومن ثم يتوقع مجلس الإدارة القيام بذلك. ما هي الاحتمالات في حال كانت الضمانات التي تود GAC الحصول عليها ضمانات إضافية على بعض الطلبات، إذا اقتضى ذلك تغييرًا تعاقديًا، على سبيل المثال إذا قدمنا نصيحة بأن هذه

الضمانات يجب أن – لنقل الطريقة الوحيدة التي يجب أن -- نظرًا لأن هناك طرقًا أخرى، بالطبع، لتنفيذ الضمانات، وإذا كانت واحدة من الطرق هي تدوين ذلك في العقود، فما هي إمكانية الحصول على ذلك في العقود؟ هذا السؤال صعب، لكن لا بأس.

أعتقد أن مجلس الإدارة سوف يتعين عليه اتخاذ قرار استنادًا إلى نصيحة GAC التي ترد إليهم، وإذا -- في حال قرر مجلس الإدارة بأنهم بحاجة إلى -- مزيد من الوقت لاتخاذ قرار، لذلك سوف يتوجب علينا الانتظار لكي يحدث ذلك. لذلك فلن نقوم بإبرام عقود قبل تناول كل هذه المسائل أولاً وبشكل فعلي. لكن هدفنا يتمثل في أنه إذا وردت نصيحة GAC بعد اجتماع بكين أو أثناء اجتماع بكين، أي سيكون أماننا ما بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع لإنهاء أي شيء يتوجب علينا القيام به بالنسبة للنصيحة وعلى الأقل ما إذا كان الجدول سيتغير أم لا أو يمكننا الالتزام بالجدول كما هو على وضعه الحالي.

أكرم عطا الله:

شكرًا لكم. التالي مندوب المملكة المتحدة، فليفضل.

الرئيس درايدن:

نعم، شكرًا، سيدتي الرئيس. طاب صباحكم جميعًا، وشكرًا لك أكرم على هذا السرد الشامل جدًا لكافة الأعمال التي يجري تنفيذها. فهو مفيد جدًا. أود فقط الرجوع إلى مسألة التزامات المصلحة العامة، وأعتقد أن ما يقلقني في المقام الأول هو أن، هذه الالتزامات التي تم تقديمها قد تصبح بشكل من الأشكال مخفية، ولن يكون من السهل تعقبها أو حتى العثور عليها. لذلك فإن سؤالي الأول هو، ما الذي تعترزم ICANN القيام به فيما يخص زيادة مستوى الوعي من جانب مشغلي السجلات بالالتزامات المنوطة بهم؟ هل ستوفر ICANN بعض التسهيلات من خلال -- من خلال موقعها على الويب حيث يكون هذا الأمر مرئي بشكل كبير، هذا أولاً؟ ثانيًا، هل ستكون هناك متطلبات مفروضة على المشغلين من أجل زيادة مستوى رؤية وإطلاع هذه الالتزامات بحيث يمكن لأصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات، من تحديد طبيعة الالتزامات المقدمة بشكل سريع عند البدء في الاستماع حول المشكلات وحول كيفية – حول الكيفية التي تدار بها الأعمال. وكما أقول، أعتقد أن المشكلة الهامة هنا تتمثل في القدرة على التحديد السريع لطبيعة – لماهية الالتزامات. وثانيًا، ما هي الإجراءات الخاصة بتقديم شكوى أو التعبير إن القلق بأن هذه الالتزامات لا يجري الالتزام بها أو أنها تتعرض للإهمال أو تخضع للتعديل دون علم الشخص بها معرفة تامة.

المملكة المتحدة:

وكما أقول لكم، كان هذا قلق عام، وكانت مبادرة مرحب بها للغاية كما تقولون ردًا على مخاوف GAC، لكن كما تعلمون، يتوجب علينا ضمان أقصى حد من الرؤية بحيث يمكننا -- يمكن لأي مساهم التحقق سريعًا، وهذا ما تعهد مشغل هذا النطاق القيام والالتزام به، مبادئ معينة وبعض الضمانات وما إلي ذلك. وهذا شيء طيب.

وبعد ذلك، ثانيًا، وكما تعلمون، كيف يمكننا متابعة موقف يكون فيه أحد المشغلين غير مقدم لأية التزامات. أعتقد أن هذا الأمر سيكون مشكلة بالنسبة لنا. لكنني أعتقد أن هذا الأمر سيكون كذلك بالنسبة لـ ICANN. وأعتقد أن الكثير منا هنا من الجانب الحكومي كانوا يتوقعون أن تكون ICANN إلى حد ما بيدها زمام الأمور هنا وتراقب وتتحدث إلى مشغلي المهام الذين لا ينفذون التزاماتهم بموجب هذه الالتزامات التطوعية. وألاحظ أن العملية الآن، والتي تعتبر واحدة من عمليات التقديم إلى إجراءات فض المنازعات، ولكن مما فهمته أنك قلت من خلال الاطلاع على الأوراق يبدو أن ICANN تتراجع إلى حد ما وتترك الأمر في الواقع إلى المجتمع للاستفادة من هذه -- من تلك الالتزامات. ومن ثم فإن ICANN لا تراقب بنشاط أو لا تتدخل، بل تتفاعل فقط عندما يكون هناك نزاع مطروح على الطاولة. وأعتقد أن ما أقصده مطروح بخيبة الأمل جراء قيام ICANN إلى حد ما بفصل وعزل نفسها بهذه الطريقة. لكن اهتمامي أيضًا هو أنه قد يكون هناك بعض المشغلين يقدمون التزامات وهي ليست التزامات. ما هي الإجراءات المتبعة لتعديل وتصحيح هذا الموقف؟ باعتبار أنه لن يكون من السهل بالنسبة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك نحن في الحكومات، لكي يقوموا على الدوام بالتحقق من الأشياء والتعرف على الطريقة التي يتم من خلالها تمديد هذه المنات من النطاقات الجديدة بالفعل عمليًا. وكما تعلمون، هذه الوظيفة حساسة للغاية للموارد التي نتحدث عنها هنا، وكما أقول لكم أعتقد أن هناك بعض التوقعات من جانبي بأن ICANN سوف يكون لها دور تشاركي أكثر هنا من حيث التزامات المصلحة العامة. ومن ثم، فقد قمت إلى حد ما بتوسيع نطاق أسئلتني في هذه المداخلة لكنني -- وكما أقول لكم، إنها مسألة تتعلق بالرؤية والتأكد من هذا الجانب الكامل من أن الالتزامات سوف يجري العمل فيها بطريقة توفر الخدمة لمصلحة المجتمع الكامل للمستخدمين وأصحاب المصلحة، وكل شخص. شكرًا جزيلاً.

أكرم عطا الله:

أشكرك مارك. وبالنسبة لمدى رؤية مواصفات التزامات المصلحة العامة، فقد نشرناها بالفعل على موقع الويب الخاص بنا لذلك إذا توجهت إلى أي مقدم طلب، فيمكنك بالفعل الحصول على مواصفات PIC الخاصة بهم ويمكنك الاطلاع عليها. إننا بصدد الانتقال إلى CRM أفضل، إدارة علاقات العملاء، وهي أداة سيتم العمل بها وتشغيلها بنهاية العام ويرجى أن تكون أكثر سهولة في التصفح وسوف يكون لديكم قدر أكبر من المعلومات حول كل نطاق TLD الذي سيكون لديك وأمين السجل كذلك. لذلك سوف يكون هناك المزيد من الفرص لجعل هذه الالتزامات أكثر رؤية وأسهل في الفهم وفي التعقب. ولذلك فإني أعتقد أن بإمكاننا تولي ذلك وجعلها أفضل مما هي عليه اليوم.

إن المشكلة المتعلقة بـ ICANN ليست في المراقبة، فالمشكلة الأساسية -- أو المسألة الأصلية عند ظهورها، وسوف أكون صريحًا في ذلك، وهو أن المشكلة الكبيرة أن ICANN ليست مهية لأن تكون بالفعل المراقب، لكافة أنواع الأشياء، أو المحتوى، كما تعلمون، والتي لبعض المسجلين قواعد خاصة بها، يقومون كما تعلمون، باتباعها. أعني، ربما تكون قواعد أبسط ما يكون كما تعلمون، فقط الأشخاص الذين يبلغون من العمر 18 عامًا -- أو أكبر ويعيشون في منطقة ما، يمكنهم التسجيل في TLD هذا. لكي تتمكن ICANN من مراجعة ذلك والقول بأننا يمكننا ضمان وجود التزام جيد بهذه القواعد هو المهمة التي أعتقد أنها حتى تتجاوز مؤسسة بحجم ICANN عشر مرات حجمًا. وقد تجلت فكرة مواصفات التزامات المصلحة العامة

PIC في أننا سنعود بالمسئولية على مقدم الطلب تجاه التزاماته، وسوف نجعل الجمهور هو من يراقب كيفية سلوك وتصرفات TLD وإذا كانت هناك مشكلة في TLD عندئذ يمكن للأشخاص المتضررين الظهور وتقديم -- رفع اعتراض أو نزاع مع TLD. وبمجرد أن تظهر عملية فض النزاعات مع تقصي حقائق هذه المشكلة، ثم تقوم ICANN بعد ذلك بالتقدم والتأكد من أن TLD تتصرف بما يتفق مع ذلك وبعض -- والتأكد من أن -- القواعد يجري الالتزام بها.

وأعتقد أن هذا تحسن كبير. وأعتقد أن ICANN بمفردها لا يمكنها القيام بهذه المهمة المطلوبة، لكنني أعتقد أن المجتمع الآن لديه آلية تجعل له القدرة على تنفيذ هذه الأشياء.

وفيما يتعلق بمقدمي الطلبات الذين لم يتقدموا للحصول على مواصفة PIC -- بالنسبة لمواصفة PIC، تأتي مواصفة PIC كفكرة مسموح بها -- تعادل التحذير الأولي -- الذي قدمته لمقدمي الطلبات للرد على التحذيرات المبكرة قبل ورود نصيحة GAC. إذن ما الذي قامت به، لقد سمحت لمقدمي الطلبات ممن كان لديهم قلق من ورود نصيحة ربما بسبب أن الطلب الخاص بهم غير واضح أو أن التزاماتهم غير واضحة بأنه يمكنهم توضيح هذه الالتزامات من أجل الحد من هذا الخطر. في حالة عدم تقدم أي مقدم طلب للحصول على -- والتأكيد في التزاماتهم بأنهم سيقومون بذلك دومًا، كما تحدثنا سابقًا، وأنا أعتقد أن GAC إذا رأت أنها بحاجة إلى ذلك، فيمكنها رغم ذلك تقديم هذه النصيحة. ومن ثم ومن خلال هذا المنظور، أعتقد أن مواصفة PIC تؤدي الغرض المقصود منها -- دون أن تكون غير قابلة للتنفيذ. لذلك أعتقد أنها تفي بكافة المتطلبات اللازمة المفروضة على الطلبات.

شكرًا أكرم. أعتزم الانتقال إلى ترتيب التحدث وإذا كان لدينا متسع من الوقت فسوف نتيح التحدث إلى آخرين. حسنًا. التالي هو أن لدي مندوب دولة سويسرا، فليفضل.

الرئيس درايدن:

خالص الشكر للسيد الرئيس. أنا اسمي توماس شنايدر. وأعمل لدى الحكومة السويسرية. بادئ ذي بدء، أود أن أتوجه إليكم بالشكر على هذا العرض الشيق وسوف يلي ذلك ملاحظاتي و/أو سؤالي على ما تمت إثارته كأحد المخاوف من مندوب المملكة المتحدة وأستراليا وزملاء آخرون وهي تتعلق بإجراءات التزام المصلحة العامة. وبصرف النظر -- افتراضًا -- عن عامل المصدر الذي يمثل مشكلة بالنسبة لنا أيضًا وأنني مندهش من سماع أن ICANN قد -- ليس لديها الموارد في مراقبة جوانب معينة، وأنا أتحدث عن مراقبة المحتوى نظرًا لأن هذا لم يكن أبدًا هو الفكرة التي يمكن لـ ICANN من خلالها مراقبة المحتوى ولكن إذا نظرتم إلى إحدى الحكومات، فلا يمكننا مضاعفة العوائد الضريبية أو الدخل أو مهما كان، كما تمكنت ICANN في عملية gTLD الجديدة هذه. ويجب أن نتماشى مع الموارد القليلة كحكومات، وليس هذا الأمر بالنسبة لنا وحدنا كإدارة صغيرة، فهي مشكلة تتفاقم لمتابعة هذه العملية المعقدة للغاية. وأخشى أن لا نكون نحن فقط الذين في موقف التعهد بمئات الالتزامات الجديدة، والالتزامات المتغيرة وهلم جرا. ولذلك أود مناقشة ICANN أن تضع في اعتبارها حقيقة أن الموارد

سويسرا:

الحكومية أيضًا محدودة وربما تكون أكثر وأكثر محدودية، استنادًا إلى كيفية سير الموقف الاقتصادي في بعض المناطق من العالم.

ولكن بصرف النظر على مشكلات الموارد اللوجستية، فإن لدينا مشكلات أخرى تتعلق بهذا المفهوم الإجمالي، ذلك أننا اعتقدنا في البداية أن لدينا انطباع واعتقدنا أن لدينا تأكيد في سائر قطاعات عملية التطوير والأعمال المنصوص عليها في الدليل الإرشادي لمقدمي الطلبات تتمثل في أنه بالأساس بمجرد تقديم طلب فلا يمكن تغييره. وهذه هي الطريقة التي فهمنا بها القواعد الواردة في الدليل الإرشادي. ولكي نتجنب التلاعب، ولكن تكون لدينا إجراءات عادلة بالنسبة للمتنافسين المتقدمين للحصول على نفس السلسلة أو للحصول على أشياء مماثلة. والتعويضات الوحيدة، بشيء ما، وقد ناقشنا ذلك بالنظر إلى ردود الفعل على نصيحة GAC، التي سيتم السماح بها، على الأقل كانت هذه هي الطريقة التي استوعبنا بها الأمر، على سبيل المثال، إرسال خطابات دعم أو أشياء من هذا القبيل بعد نصيحة GAC، لكننا فهمنا أنه لن تكون هناك أية تغييرات كبيرة في الطلبات التي يتم السماح بها بمجرد تقديمها وكيف لنا مع هذه الالتزامات المتعلقة بالمصلحة العامة يكون لدينا شعور بأنه يمكنكم بشكل أساسي إضافة وتغيير وتعديل ما تشاءون. ومن الصعوبة بمكان أن نحدد ما -- أين الفاصل بين -- كما تقولون -- توضيح الالتزامات وإضافة التزامات جديدة أو تغيير أو تعديل الالتزامات. وليس هذا بالنسبة لنا فحسب، إننا ندرك كذلك أنه بالنسبة لمقدمي الطلبات أنفسهم، أو المتنافسين، يبدو هذا المفهوم صعبًا للغاية لكن لدينا نفس الصعوبات في التعرف الحقيقي على قيمة ذلك أو كيفية وضع ذلك في الاعتبار أو إلى أي مدى، لأن التأثير أو الأثر القانوني غير واضح بالنسبة لنا، لكن أيضًا التأثيرات التي ستكون لهذه الالتزامات الخاصة بالمصلحة العامة على المتنافسين وغيرهم. لذلك فإن أمامنا مشكلة فعلية تتعلق بمفهوم ذلك. إننا نتفهم النوايا الحسنة وراء ذلك، إلا أننا غير مقتنعين بأن ذلك سيؤدي إلى تسهيل وتيسير الأمور فعليًا بدلاً من زيادة تعقيدها.

وهناك مشكلة أخرى أيضًا في أننا قد تلقينا اتصالات من عدد من مقدمي الطلبات الذين ربما أمضوا وقتًا أكثر وموارد إضافية قبل تقديم الطلبات الخاصة بهم في التفكير في التزامات المصلحة العامة وهم يخشون بأن الالتزامات المنوطة بهم قد أخذها واطلع عليها المنافسون وهم يخشون أن من نسخ وقلد الالتزامات الخاصة بهم سيكون بإمكانهم تنفيذ هذه الالتزامات بالفعل وكيف ستتأكد ICANN من أن هذه الالتزامات قد تم تنفيذها. وهناك عدد من الأسئلة غير الواضحة بالنسبة للمنافسين وغير واضحة بالنسبة لنا أيضًا والتي من المفترض أن تقدم نصيحة حول أشياء لا نفهمها بالكامل فعليًا. وفي النهاية، ما يعيننا هو أن لدينا بعض التوضيح حول الإجراءات، وحول حالة هذه الالتزامات ولدينا ميل لأن نقول أنه يمكننا فقط أن نضع في الحسبان أي شيء يعطي النصيحة حول تلك المجالات أو الأشياء التي ستقوم ICANN بإنفاذها حيث سيكون لدينا ضمان بإنفاذها ضد حالات إساءة الاستخدام وليس فقط التظاهر بتنفيذ أو عدم تنفيذ أشياء. إذن فهذا الأمر هو ما يعيننا، وما تخبرنا به ICANN هو أن لها القدرة على تنفيذ وإنفاذ والتحقق من الكلمات التي تعينها بالفعل ويتم تنفيذها على أرض الواقع. شكرًا لكم.

شكرًا لك مندوب سويسرا. هل لديك أية تعليقات؟ لا بأس. يمكننا المواصلة. حسنًا. فليتفضل المتحدث باسم النرويج مشكورًا.

الرئيس درايدن:

نعم، شكرًا لك. طاب صباحكم جميعًا. لدينا نحن أيضًا تعليقات، يتوافق البعض منها مع تعليقات أخرى. كما ذكر مندوب المملكة المتحدة أيضًا حول من المنوط به مراجعة جميع مقدمي الطلبات وإجراء التقييم على ما يتوجب على مقدمي الطلبات نشره من التزامات بالمصلحة العامة أم لا، وأن هذا الأمر يجب أيضًا تنفيذه -- أداؤه من خلال شخص ما.

النرويج:

الأمر الآخر المتعلق بالتزام المصلحة العامة هو أننا فهمنا أنها طوعية وربما تكون قد تحولت إلى إلزام لنوعية محددة من مقدمي الطلبات، ربما. أيضًا لأن الهدف الأساسي الذي ركز عليه مندوب سويسرا يتعلق بالالتزامات، هل هي إذن واجبة التنفيذ، وأيضًا لاسيما عند التحدث حول التغييرات اللاحقة على الالتزامات العامة، أو الالتزامات الأخرى، هل سيتم استخدامها بعد ذلك في أي من الأمور المتعلقة بالالتزام التعاقدية؟ وبالطبع هناك رابط بين التزامات المصلحة العامة هذه وبنود العقد المرتبطة أيضًا بكيفية إنفاذها، إذا كانوا ملتزمين بأي شيء. فهذا إذن يطرح علينا العديد من الأسئلة في حقيقة الأمر، وكيف يمكن التعامل مع ذلك.

كذلك، يتوجب علينا القول بأننا متفقون للغاية مع تعليقات مندوب سويسرا بأن الحكومات ليس لها القدرة على مراقبة التغييرات أو أي انتهاكات لهذه الالتزامات، وأعتقد أنه يجب وضع نظام فاعل للمراقبة. وأعتقد أن هذا الالتزام يجب أن يكون على عاتق ICANN لكي تتمكن من مراقبة التزام جميع مقدمي الطلبات بالمتطلبات. لذلك أعتقد أن هذا أمر يجب إدراجه وأخذه بعين الاعتبار. ولذا لكم جزيل الشكر.

نشكر النرويج. حسنًا. لدي ثلاثة طلبات أخرى. فلدي مندوب كل من الدنمارك، وألمانيا، ثم البرازيل وبعد ذلك سأحاول اختتام هذه الجلسة. حسنًا، فلنتفضل.

الرئيس درايدن:

شكرًا، حضرة الرئيس. وشكرًا لك على هذه المحاضرة. سأحاول الإيجاز. لدي بعض الأسئلة حول التزامات المصلحة العامة PIC أيضًا. تكرم مندوب أستراليا بما يكفي فعليًا في طرح أحد هذه الأسئلة حول كيفية قيام الحكومات بإظهار الضرر القابل للقياس وأعتقد أنني فهمتكم بشكل صحيح في القول بأننا سنتمكن من ذلك رغم أن ذلك قد لا يكون مباشرًا. لذلك يمكنني تسجيل ذلك. شكرًا لكم.

الدنمارك:

والسؤال التالي هو، كيف يمكن لـ ICANN تقرير ما إذا كانت ستتبع العقوبات الموصى بها من PICDRP أم لا. وأعتقد أن هذا الأمر مشار إليه أو مصاغ باتباع التوصيات. لذلك، فإن سؤالي هو، هل ستكون هناك معايير واضحة وشفافية بخصوص التقرير الفعلي باتباع

التوصيات؟ وهي لا تقر باتباع التوصيات بصرف النظر عن ما ورد فيها. بل تقول بأنه يمكن اتباع التوصية على هذا النحو.

أما السؤال التالي، استنادًا إلى إجراءات فض المنازعات الأخرى، ما هو مستوى الرسوم المتوقع؟ أعتقد أنه يتوجب علينا أن نتذكر بأن هذه أموال دافعي الضرائب، فإذا كانت حكومة فيجب إجراء مناقشة حول ذلك.

وفي النهاية، سؤال حول إجراء التسجيلات حول ذلك بأنه لا يمكنك العودة وتغيير التسجيلات التي كانت منفذة بالفعل، ومن ثم سوف يكون التغيير فقط على التسجيلات المستقبلية بعد عملية PICDRP. وسؤالي هنا، إذا كان هناك بالفعل ضرر خطير يتمثل في نتيجة سياسة التسجيل القديمة، لم لا توجد إذن تدابير لتصحيح هذا الضرر؟ شكرًا لكم.

نعم من فضلك أكرم.

الرئيس درايدن:

لا أعتقد أنني -- أعتقد أنني لم أفهم النقطة الأخيرة. لم يتم إجراء تسجيلات حتى الآن، إذن إذا قمت بتنفيذ مواصفات PIC بالفعل -- هل يمكنك التوضيح أكثر؟

أكرم عطا الله:

نعم. سؤالي هو -- عندما ترغب حكومة ما على سبيل المثال في استقصاء ومناقشة مخالفة حول PIC وبعد ذلك عندما يتم الانتهاء من الحالة في اللجنة، أعتقد أن التقرير الذي قدمته يقول بأن شيئًا ما يقول لا يمكنك التراجع وتصحيح التسجيلات التي تمت قبل عملية PICDRP. بل يمكنك فقط التعامل مع التسجيلات المستقبلية. وسؤالي إذن هو، إذا كان هناك ضرر كبير قبل عملية PICDRP، ألن تكون هناك تدابير لتصحيح هذا الضرر؟ شكرًا لكم.

الدنمارك:

شكرًا لكم. شكرًا على التوضيح.

أكرم عطا الله:

حسنًا. فليفضل المتحدث باسم ألمانيا مشكورًا، ثم بعد ذلك مندوب البرازيل.

الرئيس درايدن:

نعم، أشكرك، سيادة الرئيس، وأشكرك على هذه التقدمة. أنا أعتقد بأن هذه الجلسة كانت مفيدة لنا جميعًا. نعم، فملاحظاتي تتفق مع العديد من ملاحظات الزملاء. لدي سؤال واحد يتعلق بالموارد. وهو أمر يتوجب علينا مشاركته ونحن تمامًا في موقع مشاركة موقف سويسرا في هذا الشأن. إنني أرغب فقط أن أذكركم أننا نتحدث عن أكثر من 1,000 وثيقة تم نشرها منذ

ألمانيا:



فترة ليست بعيدة، أعتقد منذ ثلاثة أسابيع، ومن المستحيل بالنسبة لحكومة ما أن تلقي حتى نظرة على هذه المستندات، لتعرف ما نتحدث عنه. وأعتقد أن السؤال المتعلق بالتزام المصلحة عامة هو من الأسئلة الأساسية للعمل الذي تلتزم GAC باتباعه وحتى الآن يمكن إثبات أنه يمثل مشكلة لـ GAC. وحيث أننا نحن هيئة GAC، فنحن اللجنة الاستشارية للمشكلات المتعلقة بالسياسة العامة ومن الصعب في -- في هذه المرحلة المتأخرة من تقديم الطلبات، فإننا نتلقى مستندات ذات صلة طالما أنكم بحاجة إلى العلم بأن الأمر معقد بالنسبة لـ GAC لمتابعة التفاصيل بالإضافة إلى المراقبة، ومن المحتمل بالنسبة لنا أن نسير في هذا الاتجاه. وما أوافق عليه أيضًا مع الزملاء من الدنمارك وآخرين، ما نحتاجه بالفعل -- توضيحات إضافية حول إجراءات فض المنازعات. لقد أقررنا الآن كيفية عملها، وعلى الرغم من أن هذا الأمر ربما يتم استبداله على المستوى الداخلي في اجتماع GAC هنا ونحاول الوصول إلى موقف، كيفية تقييم هذه المسألة نظرًا لأنها جديدة علينا نحن أيضًا. وعندما أتذكر المرة التي اجتمعنا فيها في تورنتو، كان الموقف مختلفًا بالكامل في هذه الناحية. كما أنني أرغب في مشاركة موقف توماس فيما يتعلق بنسخ ولصق الملكية الفكرية لبعض مقدمي الطلبات ممن لديهم مراعاة قوية وصارمة لكيفية استخدام والرغبة في استخدام الطلبات والآن سوف نتيح لكل شخص وللمتناقسين استخدام هذه الملكية الفكرية بمعنى آخر. ومن ثم فإننا -- لدينا -- نرى بعض التأثير الإيجابي في هذه الطريقة وعلى الرغم من ذلك فإنها بحاجة لإجراء مزيد من النقاش والنظر فيما هي العواقب. شكرًا لكم.

الرئيس درايدن: نشكر ألمانيا. يبقى الآن مندوب البرازيل -- الولايات المتحدة؟ حسنًا. هلا تحدثت باختصار؟ حسنًا.

ممثّل البرازيل، تفضل.

أشكرك يا هيثر. طاب صباحكم، جميعًا.

ممثّل البرازيل:

يتوجب أن أقول طاب مساوكم لأن الساعة الآن في بلادي 11:15 مساءً، كما أن ساعتني البيولوجية لا تزال في هذا الإطار الزمني.

لكن على أية حال، أنا اسمي فرانكلين نيتو. وأنا أمثّل البرازيل في GAC.

أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد أكرم على العرض الجلي والواضح، وأعتقد أن أحد أعظم القيم في هذه النوع من الاجتماعات هو فقط الأجزاء المختلفة من ICANN التي تعرف (يصعب تمييز الصوت) ما يتم تنفيذه في الوقت الحالي.

بعد ذلك أود أن أعود إلى السؤال الذي طرحه زميلي من إيطاليا، والذي ذكره أيضًا مندوب هولندا. كما أنني أرجو منكم التكرم بشرح تفصيلي إلى حد ما حول هذا الموضوع، لأنه غير واضح بالقدر الكافي بالنسبة لي ما الموقف بالنسبة لـ ICANN فيما يخص. هل يجب أن --

كما صاغه زميلي من إيطاليا، السابقة المحتملة -- ما قبل هذه الاتفاقيات من المحتمل أن يتم توقيعها في 23 أبريل وسيتم وضعها بالنسبة لنطاقات gTLD الأخرى والفئات التي تقع في -- تقع في نفس النطاق.

إننا نتناقش هذا الأسبوع في GAC، وهذا من بين الأسباب التي أدت إلى تمديد الاجتماع، ونحن لا نناقش فقط نطاقات gTLD خاصة لكننا نناقش أيضًا الفئات. كما أنه – هناك إمكانية كبيرة في أن بعض gTLD IDN هذه، والتي يمكن تحرير الاتفاقية الأولى لها في 23 من هذا الشهر، سوف تصنف في واحدة من هذه الفئات التي ستقوم GAC بمناقشتها وسوف تكون هذه بمثابة نصيحة من GAC.

بعد ذلك فإنني أدعوكم أن تتكروا بشرح تفصيلي لكيفية العمل إذا كان – إذا كان هناك بعض - إذا كانت الأطر الزمنية مختلفة بين نصيحة GAC وما تنوون القيام به من حيث توقيع العقود، ومن حيث الاتفاق مع gTLD IDN هذه، إذا ما كانت هناك نصيحة لسبب ما لا يمكن الوصول إليها، على اعتبار أن هذه النصائح تقع في مستوى فئة، مع كل من gTLD IDN هذه.

شكرًا لكم.

إنني وكما ذكرت لكم من قبل، أعتقد أن السبب وراء اختيار التاريخ 23 أبريل هو بسبب أننا رغبتنا في الاستماع من GAC حول نصيحة GAC والتعرف على ما توصل إليه مجلس الإدارة في هذا الشأن قبل أن نتابع في خطوات أخرى.

أكرم عطا الله:

وكما ذكرت لكم سابقاً، سوف ننتظر حتى وصول نصيحة GAC، والانتظار للحصول على حيثيات مجلس الإدارة حول ذلك، وكيفية تناولهم لنصيحة GAC قبل توقيع أي عقد.

ولذلك فإننا لن -- لن نضع أنفسنا في موضع التوقيع على عقود ثم إجراء تغييرات على هذه العقود بعد ذلك. ومن ثم لن يكون ذلك -- لن يكون شيء جيد بالنسبة لـ ICANN أو للمجتمع. ولن نتصرف على هذا النحو. وسوف نتأكد من أن هناك وضوحاً في رد مجلس الإدارة على GAC، ومن تلك النقطة يمكننا أن نقرر ما إذا كنا سنتابع أم أن هناك حاجة إلى الإنهاء -- تغيير العقد قبل الانتقال لمراحل أخرى أو الإجراءات التي يتوجب علينا القيام بها.

لذا أتمنى أن يكون ذلك واضحاً.

شكرًا لكم.

الرئيس درايدن:

حسناً. فلتفضل الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية:

أسف لذلك.

طاب صباحكم، جميعاً. جزيل الشكر لك أكرم على هذا العرض. فقد كانت مفيدة للغاية.

من المؤسف أن نصل إلى النهايات الأخيرة من الاعتراضات من خلال جميع زملائنا، لأنهم قد قالوا ذلك جميعاً تماماً. وأمل أن نكون قد تركنا لكم شعوراً قوياً بالرغبة في أن تصبحوا شركاء جيدين لـ ICANN أثناء سير العمل حول هذه الالتزامات الخاصة بالمصلحة العامة.

إننا ندعم بشدة هذا المفهوم، وأعتقد أنه نتيجة لذلك فإن تبادلاتنا على مدار الأيام القليلة القادمة، أتمنى أن توصل نصيحتكم التي ستلقي مزيداً من الضوء على بعض الضمانات. وأعتقد أن مندوب هولندا كان واضحاً في مسألة خطة الألعاب، ومن المقرر أن تحدد المصطلحات، واللغة التي نود أن نراها أكثر في العقود.

ومن ثم فإن لها موقف بالنسبة لطبيعة مواصفات PIC، سواء طوعية أو إلزامية.

وأتمنى الآن أن تكونوا قد جلستم معنا صباح اليوم، ولديكم الآن إحساس بما يمكنكم أن تكونوا - ما يمكنكم بالفعل توقعه بنهاية هذا الاجتماع. ومن ثم فإنني ممتن لذلك، ونتمنى أن نكون أكثر وضوحاً بقدر ما يمكننا أن نكون.

لذلك فإنني أربح فقط في الاتفاق مع كثير من التعليقات التي تم تقديمها هنا. وأشعر بأنكم سوف تردون علينا ذلك. وأعتقد أن هذا الأمر مفيد للغاية، لكي نتحرك معاً للأمام. لأننا سوف نرغب في التعرف على نوع النتائج التي تثمر عنها المفاوضات المشار إليها بالفعل في العقود.

ومن ثم أريد أن أختتم كلامي بسؤال.

لذلك فإننا على علم بأن الحلقات التي كانت هدفاً أو موضوعاً لمختلف الاعتراضات، إذا رغبتكم. وعلى الرغم من ذلك، فإن المادة الفعلية للاعتراضات، هل بإمكانكم رجاءً التأكيد على أنها متوفرة في الوقت الحالي، حسب معرفتي؟ ومتى يمكن أن تكون كذلك؟ ولأنه من الصعب جداً التحدث حولها عندما لا تتوفر لدينا المادة الخاصة بالاعتراضات الفعلية.

أود فقط التأكيد على أنني لم أفوت شيئاً في أي مكان، وأنكم ستقومون بالفعل بتوفير ذلك.

شكراً لكم.

أكرم عطا الله:

لذلك أود الاعتذار عن عدم معرفة الإجابة على أسئلتكم، لكننا سوف نعود لكم بالإجابة.

شكراً لكم.

الرئيس درايدن:

حسنًا. وبذلك، أود توجيه الشكر إلى السيد أكرم والسيد طارق على المجيء وإطلاعنا على آخر المستجدات اليوم. وفي رأيي، لم يكن هذا الأمر إرشاديًا للزملاء في GAC لكنني أعتقد أيضًا أن الزملاء قد أوضحوا أنه كان مفيد للغاية بالنسبة لكم للحصول على شعور بماهية المشكلات الماثلة أمام الحكومات هنا. ويمكننا أن نتوقع مواصلة هذا التغيير وتطوير تفكيرنا لأبعد من ذلك حول ذلك على اعتبار أن أماننا بعض المواعيد الأساسية النهائية أو نخطط لمواعيد نهائية تتوقعها ICANN للبرنامج.

وبالنسبة لـ GAC، حيث خرجنا بأسئلة إضافية، فأنا على ثقة بأن فريق العمل سوف يظل متاحًا أماننا إذا ما كانت هناك أشياء خاصة نود طرحها عليهم أثناء مواصلة اجتماعاتنا خلال هذا الأسبوع. لذلك هيا بنا نوضح كيفية الاستفادة من ذلك.

أكرم، نعم. تفضل.

أكرم عطا الله:

أود فقط أن أتوجه بالشكر إلى GAC على القدر الهائل من العمل الذي بذلوه خلال هذا البرنامج. وأود منكم أن تعرفوا أننا نقدر ذلك تمامًا. ولم يتم صرف النظر عنه. ونحن شركاء في هذا الأمر، ونعمل جميعًا لتحقيق نفس الهدف النهائي في نهاية المطاف. وقد دونت العديد من الملاحظات مما قد سمعته، وهناك العديد من الأشياء التي يمكننا القيام بها والتي قد لا تكون تعاقدية أو أي شيء آخر قد يفيد لتحقيق قدر أكبر من الشفافية، ومزيد من الرؤية، وتسهيل بعض من -- ربما عدم المراقبة لكن توفير الإرشادات للشكاوى، ربما وتحديد هدف تجاه التزامات المصلحة العامة.

ثمة أمور كثيرة يمكن أن تسهل على المستوى التشغيلي من تنفيذ التزامات المصلحة العامة بعد تنفيذها والعمل بها.

لكنني أرحب في أن أحثكم على تذكر أن التزامات المصلحة العامة ليست من صلاحيات ICANN. فالطريقة التي تم تصميمها بها تتمثل في أنها عملية خارجية، وسوف تعمل على تأكيد أن ICANN سوف تقوم بإنفاذ أي من نتائج فض المنازعات. ومن ثم فإن هذا هو التفكير الإجمالي وراء مواصفة PIC وأعتقد أنها أداة جيدة للغاية ستنجح لنا مزيدًا من القدرات في المستقبل.

لذلك شكرًا جزيلًا لكم على هذا الوقت والمجهود.

شكرًا لكم.

الرئيس درايدن:

شكرًا لكم مرة أخرى.

حسنًا. بالنسبة إلى GAC، لدينا استراحة لتناول القهوة. ينبغي أن تكون هناك قهوة متوفرة خارج القاعة. وإذا تمكنا من استغراق 30 دقيقة لا أكثر، رجاءً، لأننا لا نريد أن نبدأ، في اعتقادي في الدخول إلى المناقشات داخل اللجنة.

لذلك 30 دقيقة.

شكرًا لكم.

(استراحة لاحتساء القهوة)